



الدورة التاسعة

نيويورك، ٦ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠

تقرير المكتب بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي
للمحكمة الجنائية الدولية

مذكرة من الأمانة

عملاً بالفقرة ٣٦ من القرار ICC-ASP/8/Res.3 المؤرخ ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩،
يقدم مكتب جمعية الدول الأطراف طيه إلى الجمعية التقرير المتعلق بعملية التخطيط الاستراتيجي
للمحكمة الجنائية الدولية لكي تنظر فيه الجمعية. وهذا التقرير يعكس حصيلة المشاورات غير الرسمية
التي أجراها الفريق العامل في لاهاي التابع للمكتب مع المحكمة.

أولاً - الخطوات الرئيسية السابقة التي شهدتها عملية التخطيط الاستراتيجي

- ١- كانت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") قد أعربت في وقت مبكر عن اهتمامها الشديد بتشجيع التخطيط الاستراتيجي باعتباره جزءاً لا يتجزأ من تحديد وإدارة الأنشطة المتعددة التي تضطلع بها المحكمة في سياق تنفيذ نظام روما الأساسي^(١).
- ٢- وفي عام ٢٠٠٦، اعتمدت المحكمة خططها الاستراتيجية الأولى^(٢) التي تنص على إيجاد "إطار مشترك لأنشطة المحكمة خلال السنوات العشر المقبلة، مع التشديد بوجه خاص على السنوات الثلاث الأولى منها". وكان الغرض من هذه الوثيقة هو رسم "الاتجاه الواضح والأولويات التي ستترشد بها المحكمة في اضطلاعها بالولاية التي ينطوي عليها نظام روما الأساسي. وعند القيام بذلك، ستكفل الخطة التنسيق الداخلي المتواصل للأنشطة التي تضطلع بها المحكمة. وتعتمد المحكمة أيضاً، عن طريق التواصل بشأن الخطة، زيادة تعزيز علاقاتها الحيوية مع الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني"^(٣).
- ٣- واستناداً إلى الخبرة المكتسبة، قامت المحكمة بإعادة النظر في خططها الاستراتيجية لعام ٢٠٠٨ واعتمدت مجموعة منقحة من الأهداف الاستراتيجية تغطي الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٩ إلى عام ٢٠١٨ بعد إجراء مجموعة كاملة من المشاورات مع الدول الأطراف ومنظمات المجتمع المدني.
- ٤- ورحبت الجمعية، في دورتها الثامنة، بهذه الجهود وأقرت عدداً من التوصيات الواردة في تقرير المكتب عن الخطة الاستراتيجية^(٤).
- ٥- وفي عام ٢٠١٠، قررت المحكمة مواصلة وضع أنشطتها في سياق الأهداف الاستراتيجية المحددة في عام ٢٠٠٨^(٥). وعلى هذا الأساس جرى تحديد مجموعة من ثمانية أهداف استراتيجية ذات أولوية لعام ٢٠١١، في حين أن سبعة أهداف طويلة الأجل يتعين إنجازها بحلول عام ٢٠١٨ قد أُدرجت في الإطار الاستراتيجي للمحكمة الخاص بالسنوات المقبلة.

ثانياً- التخطيط الاستراتيجي وجمعية الدول الأطراف

- ٦- في الوقت الذي يشكل فيه إعداد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية عملية تقع بأسرها تحت مسؤولية المحكمة، فإن الجمعية قد برهنت على مر السنوات على اهتمامها المتواصل بعملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة وتنفيذها وعلى دعمها لهذه العملية. وقد قدمت الجمعية أثناء دورتها الثامنة توجيهات مفصلة

^(١) القرار ICC-ASP/4/Res.4، الفقرة ١٢.

القرار ICC-ASP/5/Res.2.

القرار ICC-ASP/6/Res.2.

القرار ICC-ASP/7/Res.3، الفقرة ٢٥.

القرار ICC-ASP/8/Res.3، الفقرات ٣٢-٣٦.

^(٢) الخطة الإستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/5/6).

^(٣) ICC-ASP/5/6، الفقرة ٣.

^(٤) ICC-ASP/8/46.

^(٥) تقرير عن أنشطة المحكمة (ICC-ASP/9/23)، الفقرات ١١٩-١٢٣.

بشأن النتائج المتحققة والتوجه المستقبلي للحوار المتواصل بين المحكمة والجمعية فيما يتصل بالتطوير المستمر للإطار الاستراتيجي الخاص بفترة أنشطة المحكمة^(٦).

٧- والنهج العام الذي ينبغي أن يكون السمة المميزة لهذا الحوار والذي ينبغي أن يوجه التفاعل الإيجابي بين المحكمة والجمعية في مجال تنفيذ وتطوير عملية التخطيط الاستراتيجي قد وُصف كما يلي:

"يتمثل المبدأ الأساسي الذي ارتكز عليه العمل المنجز في أن الخطة الاستراتيجية ومكوناتها تشكل أداة للإدارة الداخلية للمحكمة. وبالتالي لم يكن هدف الفريق العامل هو الشروع في عملية إعادة صياغة فيما يتعلق بالخطة أو القيام بعملية "إدارة مفرطة المركزية" للمحكمة. بل كان الهدف هو إقامة حوار مع المحكمة بغية إعطاء الدول الأطراف فرصة للتعليق على الأنشطة التي أنجزتها المحكمة وتقديم إسهاماتها إلى المحكمة بشأن هذه القضايا وكذلك تمكين الدول الأطراف من مواكبة التطورات الحاصلة في عملية التخطيط الاستراتيجي"^(٧).

٨- وسيُجرى هذا الحوار بروح من التعاون المؤسساتي الوثائق تطلعاً إلى وضع نهج "مربح لجميع الأطراف" ينبغي أن يكون باستمرار سمة مميزة لعملية التفاعل وأن يُسهم في النقاش الأوسع نطاقاً بشأن تطور المحكمة مستقبلاً.

٩- وعملية التخطيط الاستراتيجي، التي تقع عند نقطة التقاطع بين العملية السنوية الخاصة بالتخطيط والميزنة وعملية وضع مخطط متوسط إلى طويل الأجل بشأن تطوير المحكمة، والتي تؤكد في الوقت نفسه على الطبيعة والأهداف المحددة لهاتين العمليتين، ينبغي أن تركز على تنفيذ التوجهات والتوصيات السابقة وعلى تحديث وتطوير الخطة الاستراتيجية، تمشياً مع التطورات الراهنة في دور

^(٦) جاء في القرار ICC-ASP/8/Res.3، الفقرات ٣٢-٣٦ ما يلي: "٣٢- ترحّب بتقرير المحكمة عن الخطة الاستراتيجية، وترحّب أيضاً بجهود المحكمة في سبيل تنفيذ نهج إستراتيجي يقوم على أساس الوثيقة المعنونة "الغايات والأهداف الاستراتيجية المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨". ... وبالتقدم الجوهري الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ الغايات والأهداف الاستراتيجية وتؤكد على أهمية مصداقية عملية التخطيط الاستراتيجي التي لها تأثير توجيهي في تحديد الأولويات السنوية للمحكمة وبرامج عملها فضلاً عن مخصصات الميزانية؛ و٣٣- تؤكد مجدداً الحاجة إلى مواصلة تحسين وتكثيف أنشطة التوعية وتشجيع المحكمة على زيادة تطوير وتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتعلقة بالتوعية في البلدان المتأثرة؛ و٣٤- تعتبر أن قضية التعريف على نطاق أوسع بالمحكمة وبأنشطتها لها طابع إستراتيجي وأنه يلزم مزيج مناسب من السياسات والوسائل والطرق لمواجهة هذا التحدي المهم، وتشجع بالتالي المحكمة، آخذة في الاعتبار المسؤوليات والولايات المحددة لأجهزتها، على تقديم تقرير بشأن خطة تشمل المحكمة عامة وتُعنَى بالإعلام العام إلى الدورة التاسعة لجمعية الدول الأطراف فضلاً عن تعزيز التنسيق الداخلي الذي تقوم به المحكمة للأنشطة المتعلقة بالاتصال لتحقيق أقصى فائدة منها؛ و٣٥- تحيط علماً بالتقرير الأخير الذي أعدته المحكمة بشأن الاستراتيجية المتعلقة بالضحايا، وترى أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يشكل أولوية ذات أهمية كبرى بالنسبة للمحكمة في السنوات المقبلة؛ وتكرر أهمية الارتباط والانسجام بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزنة، التي تتسم بأهمية حاسمة بالنسبة لمصداقية واستدامة النهج الاستراتيجي الأطول أجلاً، وتقرر الإبقاء على مسألة موقع أنشطة المحكمة قيد الاستعراض النشط بغية مساعدة المحكمة في الوقت المناسب على صياغة إستراتيجية تعتمد على الإعداد الملائم والخبرة العملية؛ وتطلب أن يولي الاهتمام الواجب للظروف المتغيرة والمسائل الناشئة الهامة التي ينبغي النظر فيها عند تكييف الخطة الاستراتيجية من أجل تمكين المحكمة من مواجهة التحديات الجديدة، وتوصي بأن تواصل المحكمة الحوار البناء مع المكتب بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي بما في ذلك الاستراتيجية المتعلقة بالضحايا ومختلف أبعادها ذات الأولوية، وتطلب إلى المحكمة أن تقدم إلى الدورة التاسعة للجمعية معلومات محدثة عن جميع الأنشطة المتصلة بعملية التخطيط الاستراتيجي ومكوناتها".

^(٧) الوثيقة ICC-ASP/7/29 الفقرة ١٢.

ومهام المحكمة والبيئة التي تعمل فيها. ومن هذا المنظور، ينبغي أن تشكل الخطة الاستراتيجية للمحكمة الجنائية الدولية أداة فعّالة ذات مصداقية للتخطيط، تركز على معالم (بارامترات) بشأن الكفاءة والفعالية يمكن التحقق منها، تجعل تطوير المحكمة وأجهزتها مطبّقاً في سياق إطار زمني أطول أجلا.

١٠- ومن هذا المنظور، ينبغي التأكيد على أن المحكمة تعترف بتحديث خطتها الاستراتيجية مرة كل ثلاث سنوات، كما فعلت في آب/أغسطس ٢٠٠٨. وينبغي أن تكون الدول الأطراف مستعدة في الوقت المناسب للمشاركة في مشاورات غير رسمية بغية الإسهام بمدخلات موضوعية في الإعداد لعملية المراجعة هذه.

ثالثاً- المتابعة للدورة الثامنة للجمعية وللتخطيط الاستراتيجي في عام ٢٠١٠

١١- استناداً إلى هذه التوجهات، عيّن المكتب في كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ السفير جان-مارك هوشايت (لكسمبورغ) ميسراً ل مشاورات الدول الأعضاء وللحوار بين المحكمة والدول الأعضاء فيها في إطار الفريق العامل في لاهاي التابع للمكتب ("الفريق العامل").

١٢- وأجريت كذلك مشاورات مع ممثلي مجتمع المنظمات غير الحكومية.

١٣- ونوقشت في الفريق العامل الخطة الاستراتيجية في حد ذاتها فضلاً عن القضايا التالية ذات الأولوية، وذلك بالاستناد إلى عروض وورقات عمل أعدها ممثلون شتى للمحكمة:

(أ) العلاقة بين الخطة الاستراتيجية والميزانية السنوية للمحكمة؛

(ب) التوعية والاتصالات؛

١٤- ومن أجل السماح باتباع نهج كلي بشأن القضايا المتصلة بالضحايا والمجتمعات المتأثرة، بما في ذلك تنفيذ عملية استعراض الاستراتيجية المتعلقة بالضحايا ونتائج عملية التقييم بشأن تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة وذلك في مؤتمر كمبالا الاستعراضي،^(٨) تقرر تخصيص عملية تيسير مستقلة لهذه المسألة، وأسند إلى السيدة ميا آرو-سانتشييس (فنلندا) والسيدة إيلينا بورناند (شيلي) مهمة القيام بعملية التيسير هذه.

١٥- وأثناء هذه المشاورات، قامت الدول الأطراف بتقييم ومناقشة التقدم المحرز حتى الآن فضلاً عن المصاعب الكامنة و/أو حالات التأخير في تنفيذ أهداف الخطة الاستراتيجية بوجه عام، وكذلك الأولويات لعام ٢٠٠٩. وقدم كذلك عرض شامل للأولويات لعام ٢٠١٠ وجرى بلورته في سياق تقديم الميزانية المقترحة لعام ٢٠١١. وهذه العملية المتعلقة بتقييم الإنجازات الفعلية في مجال تحديد أولويات متفق عليها وبالتشخيص الموضوعي للأسباب التي يمكن أن تفسر تحقيق إنجازات غير كافية (جزئياً) و/أو متأخرة قد اعتُبرت ذات أهمية قصوى لكي يمكن ضمان وتحسين مصداقية عملية التخطيط الاستراتيجي وجعلها تنعكس على النحو المناسب في دورة الميزانية.

١٦- وعموماً، رحّبت الدول الأطراف بعملية التخطيط الاستراتيجي باعتبارها أداة مهمة للإدارة بالنسبة إلى تطوير المحكمة مستقبلاً لغاية عام ٢٠١٨. وينبغي الحفاظ على مصداقية التخطيط الاستراتيجي وتعزيز هذه المصداقية عن طريق تحديد تأثير هذا التخطيط في السياسات وفي مخصصات

^(٨) الوثيقة RC/ST/V/1.

الميزانية والقرارات التنفيذية وهو أمر ينبغي أن يشكل المحور الثابت للأهداف والأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية. وترجمة الأهداف الاستراتيجية إلى عمليات يومية من جانب المحكمة هي عملية يلزم رصدها بمساعدة مجموعة محدودة من المؤشرات الكمية والكيفية للأداء.

١٧- وبينما توفر الخطة الاستراتيجية توجيهها متوسط الأجل إلى طويل الأجل، فإنها ينبغي أن تتسم بمرونة كافية لكي تأخذ في الحسبان القضايا الجديدة والناشئة ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة إلى تطوير المحكمة مستقبلاً وإلى أنشطتها ويجب تكييفها تبعاً لذلك بحسب الحاجة التي تنشأ. وفي إطار هذه العملية، فلا بد من قيام حوار مستمر وموضوعي بين المحكمة والدول الأطراف وكذلك مع ممثلي المجتمع المدني بالاستناد إلى معلومات كاملة تتاح في وقت مبكر وفي حدود الولايات القائمة.

رابعاً- المسائل ذات الأولوية

ألف- العلاقة بين الخطة الاستراتيجية والميزانية السنوية للمحكمة

١٨- إن التفاعل بين الخطة الاستراتيجية والإجراءات المتوخاة في وضع الميزانية السنوية يتسم بأهمية حاسمة بالنسبة إلى مصداقية عملية التخطيط. إذ يمكن تحديداً عن طريق تخصيص الاعتمادات في الميزانية ترجمة التوجهات الاستراتيجية إلى سياسات تنفيذية. ويجري التأكيد على هذه الصلة في مقدمة الميزانية البرنامجية السنوية المقترحة، وتواصل المحكمة تحسين هذه العملية في سياق الميزانية كل عام. وهيكّل الميزانية وطريقة عرضها ينبغي أن يُبرزا هذا التفاعل مما يؤدي بوضوح إلى جعل مخصصات الميزانية السنوية المقترحة توضع في سياق التخطيط الاستراتيجي الأطول أجلاً. وقد أعرب عن الأمل في أن تعمل المحكمة على تحديد تسلسل هرمي في أولوياتها من أجل تيسير الاختيارات الاستراتيجية والاختيارات المتعلقة بالميزانية في الوقت الذي يجري فيه تنفيذ الولايات المحددة في نظام روما الأساسي ومع أخذ الاحتياحات والمعوقات الموضوعية في الحسبان.

١٩- وقد أُبلغت الدول الأطراف بالعملية المتدرجة المتابعة التي حُددت عن طريقها الأهداف الاستراتيجية العامة كما هي مبينة في الخطة الاستراتيجية في صورة أهداف سنوية ذات أولوية تُرجمت بدورها إلى برامج رئيسية وبرامج فرعية إلى جانب الأهداف الفردية المسندة إلى موظفي المحكمة. وينبغي أن تكفل هذه العملية الاتساق الإجمالي بين عملية التخطيط الاستراتيجي المتوسطة إلى الطويلة الأجل والمخصصات السنوية في الميزانية والقرارات التنفيذية الملموسة. وفي هذه العملية، ينبغي أن يشكل البحث عن زيادة الفعالية والكفاءة معالم مستمرة وأفقية في عمليات المحكمة مما يسهم بصورة خاصة في تحسين أداء المهام الأساسية للمحكمة.

٢٠- وقد جرى الإعراب عن الاهتمام القوي بوضع مجموعة من المؤشرات الكمية والكيفية للأداء تتسم بالاتساق والكفاءة وتتيح ليس فقط معلومات موثوقاً بها عن الأداء السنوي للميزانية وعن مدى اتساق الإنفاق بالكفاءة والفعالية بل أن تتيح أيضاً معلومات من أجل التقييم الإجمالي للتقدم المحرز في تحقيق الأهداف الأكبر المتوسطة الأجل إلى الطويلة الأجل وكذلك، حسب الحالة، عن العقبات المحتملة و/أو أوجه التأخير في هذا السياق. وينبغي أن تنعكس الدروس المستفادة من هذه العملية في السياسات العامة وقرارات الإدارة والموارد البشرية ومخصصات الميزانية والقرارات التنفيذية الأخرى وأن تؤثر عليها أيضاً على النحو المطلوب.

٢١- وعند الإعداد لاعتماد الميزانية السنوية، ينبغي إيلاء الاهتمام الواجب لتحقيق الاتساق الضروري بين التوجهات المتوخاة في الميزانية والأهداف الاستراتيجية الإجمالية للمحكمة. وينبغي أيضاً أن يُؤخذ هذا المطلب المتعلق بالاتساق في الحسبان في سياق التحسينات المتوخاة في العمليات والمنهجيات الخاصة بالميزانية.

باء- استراتيجية التوعية والاتصالات

٢٢- جرى التأكيد والتشديد أيضاً، في سياق الاستراتيجية المتعلقة بالضحايا، على أهمية انتهاز استراتيجية قوية ومتسقة بشأن التوعية^(٩) التي تغطي المجتمعات المتأثرة عن طريق وسائل إعلام ومنهجيات مكيفة لهذا الغرض، وبلغات تفهمها المجتمعات المعنية.

٢٣- ورحبت الدول الأطراف بتقديم المحكمة لتقريرها عن الاستراتيجية الإعلامية للفترة ٢٠١١-٢٠١٣^(١٠) بالنظر إلى أن هذه القضية قد حُددت بصورة رئيسية أثناء الدورة الثامنة للجمعية على أنها أحد الشواغل ذات الأولوية^(١١). وقد لوحظ بصورة خاصة أن أداء المهام القضائية للمحكمة بنجاح سيكون في حد ذاته دفعة هامة لاستراتيجية المحكمة المتعلقة بالتوعية والاتصالات. وقد ناقشت الوثيقة مبادئ أساسية محددة، ومجموعة محدودة من الأهداف من بينها عدد من الإجراءات البرنامجية ولا سيما البرامج الخمسة الموجهة كل منها إلى جمهور محدد (عامة الجمهور، والمؤسسات الأكاديمية، والأوساط القانونية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائل الإعلام)، فضلاً عن وضع مؤشرات بشأن الرصد والتقييم والموارد المطلوبة.

٢٤- وبوضع الأولوية المحددة للمحكمة في عام ٢٠١٠ في الحسبان وهي "زيادة مدى المعرفة بالمحكمة الجنائية الدولية وزيادة دقة معرفة السكان المحليين والجمهور العالمي بالمحكمة بالمقارنة مع عام ٢٠٠٩"، فإنه قد رُئي بوجه عام أن موضوع الإعلام العام والاتصال سيشكل أحد التحديات الهامة التي تواجهها المحكمة في السنوات القادمة وأنه يلزم على وجه الاستعجال تبعاً لذلك تصميم مزيج مناسب من السياسات والوسائل والأساليب بغية مواجهة هذا التحدي.

٢٥- وجرى التأكيد على التحدي المتمثل في إيجاد عمل سردي مفهوم يشمل المحكمة بأسرها ويتناول الأجهزة بصورة محددة مع احترام الولايات المختلفة المسندة إلى الأجهزة المختلفة للمحكمة. وتشكل المسائل التنظيمية والموارد المالية والاختيارات التقنية بعض المسائل التي يلزم تناولها في عملية تطوير أنشطة المحكمة وأجهزتها في مجال الاتصال. ولوحظ زيادة التأكيد على التغطية بالوسائل السمعية وبالفيديو وكذلك على التكنولوجيات المرتكزة على الإنترنت.

٢٦- وقد رُئي بصورة عامة أن الوثيقة تقدم مقترحات إيجابية ومفيدة بشأن عدد من الأسئلة المطروحة فيما يتصل بمسائل الإعلام العام والاتصال الخاصة بالمحكمة وأجهزتها، بينما تقدم إطاراً عاماً للسياسات بشأن هذا الموضوع. وأثيرت أثناء المناقشات مسألة وجود 'رسالة' موحدة للمحكمة، مع احترام المسؤوليات والولايات المتميزة ولكن المتكاملة لأجهزتها.

(٩) الخطة الإستراتيجية المتعلقة بالتوعية والخاصة بالمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/5/12).

(١٠) تقرير المحكمة عن استراتيجية الإعلام العام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣ (ICC-ASP/9/29).

(١١) الوثيقة ICC-ASP/8/Res.3، الفقرتان ٣٣ و٣٤.

٢٧- وجرى التأكيد على المسؤولية المشتركة للمحكمة والدول الأطراف والمجتمع المدني عن تعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وعن تعزيز نظام روما الأساسي وتنفيذه وكذلك نشر المعلومات المتعلقة بالمحكمة وأنشطتها. وأشارت الدول الأطراف أيضاً إلى إسهام تحسين الإعلام العام في المسألة الهامة المتعلقة بالتعاون. وفي سياق هذه المناقشة، طُرح مقترح يدعو إلى تنظيم اجتماع تبادل أفكار للمحكمة وأجهزتها والدول الأطراف والمنظمات غير الحكومية بغية تجميع معلومات بشأن الأنشطة المتصلة باستراتيجية الإعلام العام ومقارنة الملاحظات بشأن الأنشطة المستقبلية في هذا المجال، مثلاً فيما يتصل بالاحتفال بيوم العدالة الجنائية الدولية في ١٧ تموز/يوليه.^(١٢)

جيم- الاستراتيجية المتعلقة بالضحايا

٢٨- من أجل الإسهام في تطوير وجهة نظر أكثر استراتيجية واستشرافية بشأن تنفيذ عملية استعراض الاستراتيجية المتعلقة بالضحايا والمعروضة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩^(١٣) والمسائل الأخرى الناشئة عن عملية التقييم المضطلع بها في مؤتمر كمبالا الاستعراضي،^(١٤) أُجريت عملية تيسير مستقلة تولتها السيدة/ميا آرو-سانتشييس (فنلندا) والسيدة/إلينا بورناند (شيلي)، عُرضت نتائجها على الجمعية.^(١٥)

دال- المسائل الناشئة الجديدة

٢٩- بالنظر إلى الدور المتطور للمحكمة وأوضاعها الإطارية المتغيرة، قد يتغير أيضاً نظام الأولويات وتنشأ مسائل جديدة. ويجب أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي قابلة للتكيف ومرنة بما فيه الكفاية لكي تأخذ في الحسبان التطورات الجديدة الهامة التي قد يكون لها تأثير على دور المحكمة وأدائها، بما في ذلك المسائل الأفقية والمتعددة القطاعات. وينبغي أن تكون الدول الأطراف منتبهة في تحديد المسائل الناشئة ومساعدة المحكمة على تحديد هذه المسائل من أجل التمكن في الوقت المناسب من إعداد الاستجابة السياساتية والتنظيمية والمالية الملائمة حسبما تتطلبه الظروف المتغيرة. وفي تقرير المحكمة لعام ٢٠١٠ عن أنشطتها،^(١٦) قررت المحكمة مثلاً، على أساس عملية لإدارة المخاطر على نطاق المحكمة ككل بدأت في عام ٢٠٠٨، أن تحديد المخاطر ذات الأولوية التي تواجه المحكمة والتُّهَج المطلوبة لمواجهة هذه المخاطر يشكلان إحدى بؤر الاهتمام خلال الفترة القادمة.

٣٠- وينبغي ألا تكون الخطة الاستراتيجية قالباً جامداً بل أداة عمل مرنة تساعد المحكمة والدول الأطراف على السيطرة في وقت مبكر على التحديات الجديدة. والدول الأطراف مستعدة، من هذا المنظور، للدخول في وقت مبكر مع المحكمة في مشاورات غير رسمية من أجل تقديم إسهام إيجابي في العملية التي تفضي إلى تحديث الخطة الاستراتيجية في نهاية فترة الثلاث سنوات والمتوخى القيام به من

^(١٢) إعلان كمبالا، RC/Decl. 1، الفقرة ١٢.

^(١٣) تقرير المحكمة عن الاستراتيجية المتصلة بالضحايا (ICC-ASP/8/45).

^(١٤) القرار RC/Res.2 المعتمد في ٨ حزيران/يونيه ٢٠١٠.

^(١٥) أنظر: تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة - مشروع موحز غير رسمي مقدم من جهات

التنسيق (RC/ST/V/1)، وتقرير المكتب بشأن تأثير نظام روما الأساسي على الضحايا والمجتمعات المتأثرة (ICC-ASP/9/25).

^(١٦) الوثيقة ICC-ASP/9/23.

جاناب المحكمة في عام ٢٠١٢. والمجموعات السبع للمخاطر ذات الأولوية المحددة عن طريق هذه العملية قد أُسندت إلى أفرقة عاملة مشتركة بين الأجهزة من أجل إعداد مقترحات بشأن الكيفية التي يمكن بها للمحكمة أن تواجه هذه المخاطر على أفضل نحو ممكن وسيجري قريباً اعتماد عدد من التدابير الملموسة في هذا الصدد. وسيكون لدى الدول الأطراف في الوقت المناسب الرغبة في أن يجري إبلاغها بصورة عامة بالنتائج الرئيسية لهذه العملية وبالسياسة العامة الإجمالية التي تعتمدها المحكمة بشأن مواجهة هذه المخاطر. وفيما يتعلق بمسألة إضفاء الطابع المحلي على أنشطة المحكمة والتي حددتها الجمعية على أنها إحدى المسائل الاستراتيجية التي تستحق الاهتمام بما على سبيل الأولوية^(١٧) والتي سيجري لهذا السبب إبقاؤها قيد الاستعراض النشط،^(١٨) فإن الدول الأطراف أشارت إلى أن المحكمة قد باشرت عملية تحديد استراتيجيتها المتعلقة بالعمليات الميدانية وإلى أنها مستعدة للدخول في حوار بناء مع المحكمة بشأن، هذه المسألة الهامة.

هاء- الاستنتاجات والنهج المستقبلي

٣١- تسلم كل من المحكمة والدول الأطراف بأن التخطيط الاستراتيجي أداة مفيدة وضرورية للإدارة تساعد في تصميم وتوجيه عملية تطوير المحكمة وأنشطتها في الأجل المتوسط إلى الأجل الطويل. وتعتمد مصداقية هذا التخطيط إلى حد كبير على التفاعل الحقيقي بين الأهداف الطويلة الأجل والسياسات الأقصر أجلاً واتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية/القرارات التنفيذية.

٣٢- وقد تحقق تقدم كبير في السنوات الأخيرة في مجال تحديد وتنفيذ الخطة الاستراتيجية، على المستوى العام، والاستراتيجيات المحددة في مجالات ذات أهمية عليا بالنسبة إلى تطوير المحكمة وأنشطتها. وهذه العملية يجب إنجازها في المجالات التي ما زالت فيها التوجهات الاستراتيجية مفقودة كما يجب تعزيزها وعند الضرورة تكييفها وفقاً للظروف الجديدة والمطالب الجديدة.

٣٣- وبإدارة هذه العملية إدارة مشتركة- تؤدي فيها المحكمة والدول الأطراف بالكامل دور كل منهما المحدد تحديداً واضحاً - فإن جودة الحوار القائم، المرتكز على معلومات تتاح في وقت مبكر وتكون موثوقة ومفيدة، تصبح أمراً محورياً.

٣٤- ومن هذه الزاوية، فإن المسعى المشترك المتمثل في الأهداف الاستراتيجية المشتركة ينبغي أن يظل يلقي تشجيعاً قوياً من جانب الجمعية.

٣٥- وبالنظر إلى ما تقدم، يقترح الفريق العامل أن تنظر الجمعية في إدراج الصيغة المقدمة في المرفق في قرارها المتعلق بتعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف ("القرار الجامع").

^(١٧) الوثيقة ICC-ASP/5/Res.2، الفقرة ٣.

^(١٨) الوثيقة ICC-ASP/8/Res.3، الفقرة ٣٦.

مشروع أحكام لإدراجها في القرار الجامع

"إن جمعية الدول الأطراف،

[...]

ترحب بتقرير المكتب عن عملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية^(١)، وترحب بالجهود التي تبذلها المحكمة لتنفيذ نهج استراتيجي بالاستناد إلى الوثيقة المعنونة "الأهداف والغايات الاستراتيجية المنقحة للمحكمة الجنائية الدولية للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨"^(٢)، وترحب أيضاً بالتقدم الكبير الذي أحرزته المحكمة في تنفيذ الأهداف والغايات الاستراتيجية، وتؤكد على أهمية تحقيق عملية ذات مصداقية للتخطيط الاستراتيجي، تؤثر بطريقة توجيهية على تحديد الأولويات السنوية للمحكمة وبرامج عملها كما تؤثر على مخصصات الميزانية؛

تكرر التأكيد على أهمية العلاقة والاتساق بين عملية التخطيط الاستراتيجي وعملية الميزانية، وهي أمر ذو أهمية حاسمة بالنسبة إلى مصداقية واستدامة النهج الاستراتيجي الأطول أجلاً؛ وتوصي في هذا الصدد بأن تعمل المحكمة على وضع تسلسل هرمي لأولوياتها من أجل تيسير الاختيارات الاستراتيجية والاختيارات المتعلقة بالميزانية؛

تدعو المحكمة إلى التركيز بصورة متزايدة على التقييم الدقيق والشفاف للنتائج المتحققة عن طريق أنشطة المحكمة فيما يتصل بتحقيق الأولويات الموضوعية، وذلك باستخدام مجموعة مناسبة من مؤشرات الأداء، من بينها المعالم (البارامترات) الأفقية المتعلقة بالكفاءة والفعالية، بخصوص أنشطة المحكمة وضرورة أن تنعكس الدروس المستفادة في عملية التخطيط الاستراتيجي؛

تكرر التأكيد على الحاجة إلى مواصلة تحسين وتكييف أنشطة التوعية، وتشجع المحكمة على مواصلة تطوير وتنفيذ الخطة الاستراتيجية للتوعية^(٣) في البلدان المتأثرة؛

تكرر التأكيد على أن المسائل الأوسع نطاقاً المتعلقة بالإعلام العام والاتصال بشأن المحكمة وأنشطتها تتسم بطبيعة استراتيجية، وترحب بما جرى مؤخراً من تقديم تقرير المحكمة عن استراتيجية الإعلام العام للفترة ٢٠١١-٢٠١٣؛^(٤)

(١) تقرير المكتب بشأن عملية التخطيط الاستراتيجي للمحكمة الجنائية الدولية (ICC-ASP/9/29).

(٢) التقرير المتعلق بأنشطة المحكمة (ICC-ASP/7/25)، المرفق.

(٣) الوثيقة ICC-ASP/7/25، المرفق.

(٤) الوثيقة ICC-ASP/9/29.

توصي بالإبقاء على حوار مثمر بين الدول الأطراف والمحكمة وأجهزتها بشأن مضمون هذه الاستراتيجية وتنفيذها؛ وترى بصورة خاصة أن المسائل المتعلقة بالإعلام العام والاتصال تشكل مسؤولية مشتركة تقع على عاتق المحكمة والدول الأطراف، وتوصي بتجميع المعلومات المتعلقة بالمبادرات المستقبلية وبمقارنة الملاحظات الموضوعية، وبخاصة في ضوء الاحتفال بيوم العدالة الجنائية الدولية (١٧ تموز/يوليه)^(٥)؛

تلاحظ أن التخطيط الاستراتيجي، وإن كان يحدد المنظور المتوسط الأجل إلى الطويل الأجل، فإنه ينبغي أن يتسم بالاستجابة للظروف المتغيرة والمسائل الناشئة الجديدة، مثل مواجهة المخاطر ذات الأولوية مواجهة ملائمة أو تطوير استراتيجية المحكمة بشأن العمليات الميدانية، وتكرار الإعراب عن استعدادها للدخول في حوار بناء مع المحكمة أيضاً بشأن هذه المسائل؛

تؤكد على المنظور المتمثل في استعراض الخطة الاستراتيجية الذي ستقوم به المحكمة في عام ٢٠١٢ وتشدد على اهتمامها بالإسهام في وقت مبكر في عملية المشاورات غير الرسمية المؤدية إلى هذا الاستعراض.

^(٥) إعلان كمبالا، RC/Decl.1، الفقرة ١٢.